O/FH
Orascom Financial Holding

شركة أوراسكوم المالية القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١

وتقرير الفحص المحدود عليها

KPMG
حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القـرية الذكيـــة
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيـــزة – القـاهرة الكبـــرى
كـود بريـــــدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونـــى : Egypt@kpmg.com.eg
فـــاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صنـــــدوق بـريـــد رقـــم: (٥) القـــرية الذكيـــة

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة شركة أوراسكوم المالية القابضة "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة لشركة أوراسكوم المالية القابضة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢١، وكذا القوائم الدورية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢١، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

في ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الغير مجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٠، وعن أداؤها المالي الغير مجمع وتدفقاتها النقدية الغير مجمعة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢١ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة إيضاحية

كما هو موضح أكثر تفصيلاً في إيضاح رقم ١-ج فقد نشأت الشركة نتيجة الإنقسام عن شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م. حيث أتخذت أرصدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كأساس للانقسام بعد إجراء التعديلات المقترحة من قبل الهيئة العامة للاستثمار على تلك القيم الدفترية.

حاتم عبد المنعم مختصر
سجل مراقبي الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢٥)
KPMG حازم حسن

KPMG حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون
(٢)

القاهرة في ٨ يونيو ٢٠٢١

شركة أوراسكوم المالية القابضة

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة المركز المالي الدورية المستقلة في

(بالألف جنيه مصري)	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢١
أصول غير متداولة		
إستثمارات في شركات تابعة	(١١)	٨٦٨،٧٤١
إستثمارات في شركات شقيقة	(١٢)	١،٦٠٤،٤٢٣
إجمالي الأصول غير المتداولة		٢،٤٧٣،١٦٤
أصول متداولة		
أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة	(٧)	٧٢،٦٤٨
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(٨)	٣٧،٦٨٦
نقدية وما في حكمها	(٦)	١٥،٢٣٨
إجمالي الأصول المتداولة		١٢٥،٥٧٢
إجمالي الأصول		٢،٥٩٨،٧٣٦
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمدفوع	(١٣)	١،٦٢٦،١٦٥
إحتياطي قانوني		٤١٩،٥٢٢
إحتياطي ناتج عن عملية الإنقسام	(١٤)	١٢٩،٠٨٧
أرباح مرحلة		٣٩٢،٠٤٥
صافى أرباح الفترة		٢٧،٣٥٤
إجمالي حقوق الملكية		٢،٥٩٤،١٧٣
إلتزامات متداولة		
أرصدة دائنة أخرى	(٩)	١٨٩
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	(١٠)	٤،٣٧٤
إجمالي الإلتزامات المتداولة		٤،٥٦٣
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات المتداولة وغير المتداولة		٢،٥٩٨،٧٣٦

- الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالي

عضو مجلس الإدارة المنتدب

تقرير الفحص المحدود "مرفق"

شركة أوراسكوم المالية القابضة

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة الدخل الدورية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١

(بالألف جنيه مصري)		الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١
إيرادات توزيعات	(٤)	٣٧،٥٣٧
إجمالي الإيرادات		**٣٧،٥٣٧**
تكلفة العاملين	(٥)	(١،٩٩٨)
مصروفات تأسيس واشتراكات		(٧،٨٧٢)
مصروفات أخرى		(٢٩٩)
مجمل (الخسارة)		**(١٠،١٦٩)**
فوائد دائنة		٢٨٤
صافي فروق ترجمة أرصدة بعملات أجنبية		(٢٩٨)
إجمالي (تكاليف) تمويلية		**(١٤)**
صافى أرباح الفترة قبل الضريبة		**٢٧،٣٥٤**
ضرائب الدخل		–
صافى أرباح الفترة		**٢٧،٣٥٤**
نصيب السهم في الأرباح (جنيه / سهم)		
– الأساسي	(١٥)	٠،٠٠٥
– المخفض	(١٥)	٠،٠٠٥

– الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالي

عضو مجلس الإدارة المنتدب

شركة أوراسكوم المالية القابضة

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١

(بالألف جنيه مصري)	الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١
صافي أرباح الفترة	٢٧،٣٥٤
بنود الدخل الشامل الآخر	–
إجمالي الدخل الشامل الآخر	–
إجمالي الدخل الشامل عن الفترة	٢٧،٣٥٤

- الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالي

عضو مجلس الإدارة المنتدب

شركة أوراسكوم المالية القابضة

"شركة مساهمة مصرية

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الدورية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١

(بالألف جنيه مصري)	إيضاح رقم	رأس المال المصدر والمدفوع	احتياطي قانوني	إحتياطي ناتج عن عملية الانقسام	(خسائر) / أرباح مرحلة	الدخل الشامل للفترة	الإجمالي
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، طبقا لتقرير الهيئة العامة للاستثمار	(١-ج)	١ ٦٢٦ ١٦٥	٤١٩ ٥٢٢	--	(٣٥،٨٦٢)	--	٢،٠٠٩،٨٢٥
تسويات على تقرير الهيئة العامة للاستثمار	(١-ج)	--	--	--	٣٩٠،٦٩٨	--	٣٩٠،٦٩٨
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، المعدل		١ ٦٢٦ ١٦٥	٤١٩ ٥٢٢	--	٣٥٤،٨٣٦	--	٢،٤٠٠،٥٢٣
تسويات ناتجة عن عملية الانقسام *	(١٤)	--	--	١٢٩،٠٨٧	٣٧،٢٠٩	--	١٦٦،٢٩٦
رصيد أول الفترة المعدل		١ ٦٢٦ ١٦٥	٤١٩،٥٢٢	١٢٩،٠٨٧	٣٩٢،٠٤٥	--	٢،٥٦٦،٨١٩
إجمالي الدخل الشامل للفترة		--	--	--	--	٢٧،٣٥٤	٢٧،٣٥٤
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١		١ ٦٢٦ ١٦٥	٤١٩،٥٢٢	١٢٩،٠٨٧	٣٩٢،٠٤٥	٢٧،٣٥٤	٢،٥٩٤،١٧٣

* تتمثل التسويات على حقوق الملكية في معاملات تمت بعد تاريخ الانقسام (أنظر إيضاح رقم ١٤ لمزيد من التفاصيل)

- الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالي

عضو مجلس الإدارة المنتدب

شركه اوراسكوم المالية القابضة

"مساهمة مصرية شركة"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتة التنفيذية

قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١

	إيضاح رقم	الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١
(بالألف جنيه مصرى)		
صافى أرباح الفترة قبل الضريبة		٢٧،٣٥٤
يتم تسويتها بـ:		
إيرادات توزيعات	(٤)	(٣٧،٥٣٧)
صافي فروق ترجمة أرصدة بعملات أجنبية		٢٩٨
فوائد دائنة		(٢٨٤)
(خسائر) التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		(١٠،١٦٩)
النقص في أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة		٤١,٨٧٣
(الزيادة) في أرصدة مدينة أخرى		(١٤٩)
الزيادة في أرصدة دائنة أخرى		١٨٩
الزيادة في أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة		٤،٣٧٤
التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٣٦،١١٨
فوائد مقبوضة		٢٨٤
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٣٦،٤٠٢
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار		
(مدفوعات) لشراء استثمارات في شركات تابعة		(٢١،٢٢٥)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الإستثمار		(٢١،٢٢٥)
صافى التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة		١٥،١٧٧
أثر التغيرات فى أسعار الصرف على النقدية وما في حكمها بالعملة الأجنبية		٦١
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة		-
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة	(٦)	١٥،٢٣٨

- الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢١) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالي

عضو مجلس الإدارة المنتدب

١. نبذة عن الشركة

أ- الكيان القانونى والنشاط

شركة أوراسكوم المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية) -والتي سوف يتم ذكرها فيما بعد بالشركة المنقسمة أو الشركة- خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ولائحته التنفيذية وقيدت الشركة بالسجل التجارى برقم ٤٣٠٧٥٥ في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ ، سجل تجارى القاهرة المميز. مقر الشركة هو أبراج نايل سيتى – رملة بولاق، القاهرة – جمهورية مصر العربية. مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠.

ب- غرض الشركة

غرض الشركة هو الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها مع مراعاة احكام قانون سوق رأس المال، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمال شبيهه بأعمالها، أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج. كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

ج- نبذه عن الشركة

تم إنشاء شركة أوراسكوم المالية القابضة من خلال انقسامها عن شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م.

وذلك بناءاً على قرار مجلس إداره شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة المنعقد في ٩ يوليو ٢٠٢٠، تم الموافقة على تقديم مشروع تقسيم تفصيلي للعرض على الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة، حيث يتضمن المشروع تقسيم شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة إلى شركتين شركة قاسمة وتحمل نفس الإسم شركة "أوراسكوم للاستثمار القابضة" وهى تتضمن الاستثمارات في الشركات التى تعمل في مجالات مختلفة، وشركة منقسمة يتم إنشاءها وتسمى "أوراسكوم المالية القابضة" وتتضمن الاستثمارات في الشركات التى تعمل في مجالات الانشطة المالية غير المصرفية وهي شركتى بلتون المالية القابضة (شركة تابعة) وشركة ثروة كابيتال (شركة شقيقة) وتحول تبعية شركة بلتون المالية القابضة وشركة ثروة كابيتال القابضة للاستثمارات المالية فضلاً عن الحساب الجاري المستحق لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة من شركة فيكتوار انفستمنت إلى الشركة المنقسمة.

بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠، وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة المنعقدة على تقسيم شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م وفقا لأسلوب التقسيم الأفقي بالقيمة الدفترية للسهم واتخاذ القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أساسا لتاريخ الانقسام بحيث تظل شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م. (الشركة القاسمة) قائمة ويخفض رأسمالها المصدر عن طريق تخفيض القيمة الإسمية لأسهمها، على أن تتخصص الشركة القاسمة في القيام بالأنشطة الاستثمارية المتنوعة، وتظل محتفظة بترخيصها كشركة غرضها "الاشتراك في تأسيس كافة الشركات المساهمة أو التوصية بالأسهم التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها"، بينما ينتج عن التقسيم تأسيس شركة جديدة بإسم شركة أوراسكوم المالية القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة) في شكل شركة مساهمة مصرية، خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ويتمثل غرضها في "الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقا مالية أو في زيادة رؤوس أموالها والتي تعمل في مجالات الأنشطة المالية غير مصرفية" وعلى أن تكون الشركات الناتجة عن التقسيم مملوكة لنفس مساهمي شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة في تاريخ تنفيذ التقسيم وبذات نسب الملكية لكل مساهم قبل تنفيذ عملية التقسيم.

كما وافقت الجمعية أيضا على التقرير الصادر من هيئة الأداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الصادر بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢٠، بصافي حقوق الملكية للشركة المنقسمة بناءا على القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والمنتهي الى أن القيمة الدفترية لصافي حقوق الملكية للشركة المنقسمة تبلغ ٢،٠٠٩،٨٢٤،٦٠٠ جنيه مصري، حيث تم الموافقة على أن يصبح رأس المال المرخص به للشركة المنقسمة مبلغ ٨،١٣٠،٨٢٠،٤٦١ جنيه مصري، ورأس المال المصدر مبلغ ١,٦٢٦,١٦٤,٠٩٢.٢ جنيه مصري موزع على ٥،٢٤٥،٦٩٠،٦٢٠ سهم بقيمة إسمية ٠.٣١ جنيه مصري للسهم، بحيث تكون توزيع صافي حقوق الملكية وفقا لما يلي:

المبالغ بالألف جنيه مصري

رأس المال المصدر والمدفوع	١،٦٢٦،١٦٥
إحتياطي قانوني	٤١٩،٥٢٢
خسائر مرحلة	(٣٥،٨٦٢)
صافي حقوق الملكية للشركة المنقسمة	**٢،٠٠٩،٨٢٥**

هذا وقد تم إجراء تسويات على تقرير هيئة الأداء الاقتصادي، والتي قامت بتكوين إضمحلال في قيمة الاستثمار في شركة ثروة كابيتال المالية القابضة بمبلغ ٣٩٠،٦٩٨ ألف جنيه مصري، حيث إعتمد التقرير فقط على القيمة السوقية للسهم في البورصة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ولم يتم مراعاة القيمة الاستخدامية لقيمة الاستثمار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وهى أكبر من القيمة الدفترية وبالتالي تم رد الاضمحلال وتم اثباته ضمن حقوق الملكية للشركة المنقسمة حيث تم زيادة الأرباح المرحلة بمبلغ ٣٩٠،٦٩٨ ألف جنيه مصري.

هذا وقد تأسست شركة أوراسكوم المالية القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة) بموجب قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤٥٣ لسنة ٢٠٢٠ في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠، وذلك بموجب قرار لجنة فحص طلبات تأسيس وترخيص الشركات المشكلة بالهيئة بجلستها رقم ٤٤٠ في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠، حيث صدرت موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية برقم صادر ١٣٨٢١ في ١ ديسمبر ٢٠٢٠، على إصدار أسهم شركة أوراسكوم المالية القابضة (المنقسمة) برأس مال قدرة ١,٦٢٦,١٦٤,٠٩٢.٢ جنيه مصري، بموجب تقييم اللجنة المشكلة بالهيئة العامة للاستثمار، وبتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، تم قيد الشركة بالسجل التجاري برقم ٤٣٠٧٥٥ سجل القاهرة المميز، ونشر نظامها الأساسي بعدد صحيفة الشركات وأصبح للشركة رأس مال مرخص به قدرة ٨،١٣٠،٨٢٠،٤٦١ جنيه مصري.

د- **الفترة المالية للقوائم المالية الدورية المستقلة**

حيث أن تاريخ تأسيس الشركة هو تاريخ التسجيل في السجل التجاري وهو ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، وبالتالي هذه القوائم المالية الدورية المستقلة هي أول قوائم مالية تقوم الشركة بإصدارها بعد تاريخ التأسيس، وبالتالي هي تغطي الفترة المالية من ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١، هذا وقد تم إعتبار أن تاريخ الإنقسام بالدفاتر هو تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبالتالي أية معاملات تخص قائمة الدخل عن الفترة من ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم إثباتها في حقوق الملكية للشركة القاسمة والشركة المنقسمة.

٢. أسس إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة

أ- التوافق مع معايير المحاسبة المصرية

- تم إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبى مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.
- تم إعتماد القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١، بواسطة مجلس الإدارة بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٢١.

ب- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأدوات المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة، والتي تتمثل فيما يلي:

- المشتقات المالية.
- الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

هذا وقد تم عرض الاستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة الشركة المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها. هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالى المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة (المجموعة).

ج- عملة العرض

تم اعداد وعرض القوائم المالية الدورية المستقلة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل للشركة. كما أن جميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصرى تم تقريبها الى أقرب ألف جنيه مصرى فيما عدا نصيب السهم فى أرباح الفترة إلا إذا تم الاشارة بالقوائم المالية الدورية المستقلة أو بالايضاحات بخلاف ذلك.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب اعداد القوائم المالية الدورية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الادارة باستخدام تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والايرادات والمصروفات.

وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة ترى ادارة الشركة معقوليتها فى ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات بصورة جوهرية إذا ما اختلفت الظروف والعوامل المحيطة.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم فيها تغيير تلك التقديرات، أما اذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التى يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق فى الفترة التى يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية، وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الانخفاض في قيم الأصول.
- الأصول الضريبية المؤجلة.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.
- مخصص المطالبات المتوقعة والالتزامات المحتملة.

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة

أ- ترجمة العملات الاجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد بالدفاتر باعتباره العملة الأساسية التى تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. ويتم إثبات المعاملات التى تتم بعملات بخلاف الجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت اتمام التعامل. وفى نهاية كل فترة مالية يتم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية للجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ. أما بالنسبة للأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها للجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ تحديد القيمة العادلة بينما لا تعاد ترجمة الاصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والتى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة عن الفترة فى بند مستقل بقائمة الدخل المستقلة فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الاصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة حيث يتم ادراجها ضمن التغيرات فى قيمتها العادلة.

ب- الأصول الثابتة

تُعرَض الأصول الثابتة – المحتفظ بها بغرض استخدامها في الأغراض الإدارية – بقائمة المركز المالى المستقل بالتكلفة مخصوماً منها أى مجمعٍ للإهلاك وخسائر الاضمحلال المتراكمة.

وبالنسبة للأصول الثابتة التى تكون فى مرحلة الإنشاء والمقرر استخدامها فى أغراضٍ إدارية أو فى أغراضٍ أخرى غير محددة بعد ، فتظهر بالتكلفة مخصوماً منها خسارةٍ الاضمحلال المُعترَفُ بها. وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية ومزايا العاملين وكما تتضمن أيضاً – فى حالة وجود أصولٍ مؤهلةٍ للرسملة – تكاليف الاقتراض التى يتم رسملتها وفقاً للسياسة المحاسبية للشركة. ويتم تبويب تلك الأصول إلى التصنيف الملائم من الأصول الثابتة عندما تكتمل وتكون جاهزةً للتشغيل. ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحةً للاستخدام فى الأغراض التى أُقتنيت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة فى إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويبدأ إهلاك المباني والأثاث والتجهيزات عندما تصبح هذه الأصول صالحةً للاستخدام فى الأغراض التى إقتُنِيَت من أجلها. لا يتم إهلاك الأراضي المملوكة للشركة ، إن وجدت.

يتم رسملة التكاليف اللاحقة على تكلفة الاصل او يتم اثباتها كأصل مستقل بحسب الاحوال فقط عندما يكون من المتوقع أن تؤدى الى زيادة المنافع الاقتصادية المتوقعة للشركة و يمكن قياسها بدقة ويتم استبعاد الاجزاء المستبدلة فى الاصل. يتم تحميل تكاليف الصيانة والاصلاح على قائمة الدخل عن السنة المالية التى حدثت فيها.

يتم الاعتراف بمصروف الإهلاك (بخلاف الأراضى والأصول تحت الإنشاء) بغرض التوزيع المنتظم لتكلفة الأصول الثابتة بحيث يتم تخفيض قيمه الأصل إلى قيمته التخريديه على مدار العمر الإنتاجى المقدر باستخدام طريقه القسط الثابت للإهلاك.

يتم مراجعه القيمه التخريديه والأعمار الإنتاجيه وطريقة الإهلاك للأصول فى تاريخ القوائم الماليه مع الأخذ فى الأعتبار أنه يتم المحاسبة عن تأثير أى تغييرات فى تلك التقديرات على أساس مستقبلى.

يتم استبعاد القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة من الدفاتر عند استبعاده أو فى حالة عدم توقع أية منافع اقتصادية مستقبلية منه من الاستخدام. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناشئة من استبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر فى قائمة الدخل المستقلة يتم تحديدها على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية للبند.

ج- **الاستثمارات فى شركات تابعة**

يتم المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة فى القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم اثبات الاستثمارات فى شركات تابعة بتكلفة الاقتناء مخصوما منها الاضمحلال فى القيمة. ويتم تقدير الاضمحلال لكل استثمار على حدة ويتم اثباتة فى قائمة الارباح والخسائر. الشركات التابعة هى الشركات التى تسيطر عليها الشركة عندما يتحقق للمستثمر جميع ما يلى :

- السلطة على المنشأة المستثمر فيها.
- التعرض أو الحق فى العوائد المتغيرة من خلال مساهمته فى المنشأة المستثمر فيه .
- القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التى يحصل عليها منها.

على الشركة إعادة تقييم السيطرة علي المنشأة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود متغيرات لواحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورين بعالية.

بالنسبة للشركات التابعة "الكيانات المهيكلة" ، لا يوجد تكلفة يعترف بها فى القوائم المالية المستقلة للشركة، لذلك يتم الافصاح عن طبيعة ومخاطر هذه الشركات التابعة "الكيانات المهيكلة" في القوائم المالية المستقلة للشركة كأطراف ذوي علاقة.

د- **الإستثمارات فى شركات شقيقة**

الشركة الشقيقة هى منشأه تتمتع الشركة بتأثير جوهرى عليها من خلال المشاركة فى القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

هذا ويتم المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوما منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. هذا ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية فى المحاسبة عن استثماراتها فى الشركات الشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفقرة (٤٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).

على أنه فى حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة الاستثمارات فى شركات شقيقة فى تاريخ القوائم المالية المستقلة فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فورا بقائمة الدخل المستقلة.

هـ- **الإضمحلال فى قيمة الاصول غير المالية**

تقوم الشركة على أساس سنوي أو كلما يستدعي الأمر ذلك بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة والأصول غير المالية (مثل الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة) لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمتها ، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل. هذا وتتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى القيمة العادلة – مخصوماً منها تكاليف البيع – أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر. ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتى تعبر عن القيمة الإستخدامية. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وينشأ الاضمحلال إذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية وعندئذٍ يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية ويتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل المستقلة. وعندما ترتفع القيمة الاستردادية للأصل فى فترة لاحقة ويكون ذلك مؤشراً على الانخفاض فى الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة عندئذٍ يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التى كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل المستقلة.

و- الضرائب

يتمثل مصروف ضريبة الدخل في مبلغ الضريبة الجارية المستحقة السداد والضريبة المؤجلة.

- الضريبة الجارية

تعتمد الضريبة الجارية المستحقة السداد على الربح الضريبي للعام. ويختلف الربح الضريبي عن الربح المحاسبي المعروض بقائمة الدخل المستقلة بسبب وجود بنودٍ للإيراد أو المصروف خاضعةٍ للضريبة أو قابلةٍ للخصم ضريبياً في سنواتٍ أخرى، وبسبب بنودٍ أخرى دائماً وأبداً لن تخضع للضريبة أو يُسمَح بِخصمها ضريبياً. ويتم احتساب التزام الشركة بالضريبة الجارية باستخدام أسعار الضريبة التى تكون قد أُقِرَت بشكلٍ رسمى أو مبدئى حتى نهاية الفترة المالية.

- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة على الفروق المؤقتة الناتجة عن الاختلاف بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات طبقا للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المستقلة والأسس الضريبية لتلك الأصول والالتزامات والمستخدمة فى احتساب الربح الضريبى ، ويتم المحاسبة عنها بطريقة التزامات الميزانية.

وبصفةٍ عامة يتم الاعتراف بالتزاماتٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، بينما عادةً ما يتم الاعتراف بأصولٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم الضريبى ولكن إلى المدى الذى يُرَجَحُ معه أن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية يمكن من خلالها استخدام تلك الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

ولا يتم الاعتراف بأصولٍ أو التزاماتٍ ضريبيةٍ مؤجلة على الفروق المؤقتة الناتجة عن الاعتراف الأولى باصولٍ والتزاماتٍ أخرى فى معاملةٍ (من غير معاملات تجميع الأعمال) لا تؤثر على الربح الضريبى ولا الربح المحاسبى

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى نهاية كل فترة مالية وتُخَفَض تلك القيمة الدفترية عندما لا يتوافر احتمال مرجح بأن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية تسمح باسترداد الأصل الضريبي المؤجل بالكامل أو جزءٍ منه.

تُقاس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع ان تكون مطبقةً فى الفترة التى يُسَوَى فيها الالتزام أو يستخدم فيها الأصل ووفقاً لأسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) التى تكون قد أُقِرَت بشكلٍ رسمى أو مبدئى حتى نهاية الفترة المالية. وتعكس عملية قياس الالتزامات والاصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التي من شأنها أن تترتب على الطريقة التى تتوقع الشركة – فى نهاية الفترة المالية – أن تسترد او تسوى بها القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

تتم المقاصه بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة حينما يوجد حق قانوني مُلزِم فى اجراء مقاصة بين الأصول الضريبية الجارية والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تتعلق الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بضرائبِ دخلٍ مفروضة بمعرفة نفس المصلحة الضريبية وأن تتجه نية الشركة لتسوية تلك الأصول والالتزامات الضريبية بالصافي.

- الضريبة الجارية والمؤجلة الخاصة بالعام

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة كمصروفٍ او إيرادٍ فى الأرباح أو الخسائر – إلا لو كانتا متصلتان ببنودٍ يُعتَرَف بها مباشرةً ضمن حقوق الملكية – فعندئذٍ يُعتَرَفُ بكلٍ من الضريبة الجارية والمؤجلة هى الأخرى وذلك مباشرةً ضمن حقوق الملكية.

ز- المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالى (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة فى صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص افضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية المستقلة إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل المستقلة.

ح- **النقدية وما فى حكمها**

تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة النقدية بالخزينة والبنوك و أذون الخزانه تستحق فى أقل من ثلاثة أشهر والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التى يمكن تحويلها بسهوله الى مبالغ نقدية محدده وبشرط أن يكون تعرضها لمخاطر التغير فى قيمتها ضئيلاً وأن يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتناؤه.

ز- **القياس والإعتراف بالإيراد**

- يتم إثبات الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة وذلك بعد إستبعاد أى خصم أو ضرائب مبيعات.
- يتم إثبات إيرادات الشركة من توزيعات الأرباح التي تستحقها عن استثماراتها فى أدوات حقوق الملكية عند صدور الحق للشركة فى الحصول على التوزيعات.
- يتم الإعتراف بإيرادات خدمات الدعم الفني فى قائمة الدخل الدورية المستقلة على مدار زمنى وفقاً للعقود المبرمة مع الشركات التابعة والشقيقة طبقاً لمبدأ الإستحقاق، إلى المدى الذى تعتبر فيه الشركة قد قامت بتأدية الخدمات طبقاً للعقود ويمكن قياس الإيراد وإجمالى تدفق المنافع الإقتصادية الداخلة للشركة ونسبة إتمام المعاملات بشكل دقيق.
- تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبى مأخوذاً فى الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق عن الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.
- تثبت إيرادات بيع إستثمارات مالية طبقاً لمبدأ الاستحقاق بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة وذلك بعد إستبعاد أى خصم أو مصروفات وعمولات عملية البيع أو تكلفة الأستثمار.

ح- **الأدوات المالية**

الاصول المالية

بداءاً من ١ يناير ٢٠٢١، قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري الجديد رقم ٤٧ " الأدوات المالية".

أ- **التبويب**

تصنف الشركة أصولها المالية الى فئات القياس التالية:

- تلك التي سيتم قياسها لاحقًا بالقيمة العادلة (إما من خلال الدخل الشامل الآخر أو من خلال الأرباح أو الخسائر)، و
- تلك التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

يعتمد التصنيف على نموذج أعمال بالشركة لإدارة تلك الأصول المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية.

بالنسبة للأصول التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، سيتم تسجيل الأرباح والخسائر إما في قائمة الارباح أو الخسائر أو في الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة، سيعتمد ذلك على ما إذا كانت الشركة قد قامت باختيار غير قابل للإلغاء في وقت الاعتراف الأولي للمحاسبة عن الاستثمار في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تقوم الشركة بإعادة تصنيف استثماراتها عندما وفقط عندما يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك الأصول.

ب- **الاعتراف والاستبعاد**

الطريقة المعتادة لشراء وبيع الأصول المالية، في تاريخ التبادل التجاري، وهو التاريخ الذي تكون فيه الشركة ملتزمة بشراء أو بيع الأصل المالي. يتم بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو يتم بتحويل تلك الحقوق في معاملة يكون فيها قد تم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري.

ج- القياس

عند الاعتراف المبدئي، تقيس الشركة الأصل المالي بقيمته العادلة زائداً أو ناقصاً، في حالة الأصل المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي. يتم إدراج تكاليف المعاملات للأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر كمصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتم اعتبار الأصول المالية المتضمنة مشتقات ضمنية بكاملها عند تحديد ما إذا كانت تدفقاتها النقدية هي فقط دفع أصل المبلغ والفائدة.

أدوات الدين

يعتمد القياس اللاحق لأدوات الدين على نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصل وخصائص التدفق النقدي للأصل. وهناك ثلاث فئات قياس تقوم الشركة بتصنيف أدوات الدين من خلالها:

- التكلفة المستهلكة: يتم قياس الأصول المحتفظ حتى تاريخ الاستحقاق لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، حيث تمثل تلك التدفقات النقدية فقط مدفوعات أصل المبلغ والفوائد، بالتكلفة المستهلكة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الأصول المالية في ايرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الاستثمارات مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر، ويتم تبويبها في بند ايرادات / (مصروفات) أخرى. ويتم عرض خسائر انخفاض القيمة كبند منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يتم قياس الأصول المحتفظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وأيضا بغرض بيع الأصول المالية، حيث تمثل التدفقات النقدية للأصول فقط مدفوعات أصل المبلغ والفوائد، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم أخذ التغيرات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء إثبات أرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، والتي يتم الاعتراف بها في قائمة الارباح أو الخسائر. عندما يتم استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى قائمة الارباح أو الخسائر ويتم الاعتراف بها في بند ايرادات / (مصروفات) أخرى. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الأصول المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم عرض مصروفات إضمحلال القيمة كبند منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: الأصول التي لا تستوفي معايير التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الاستثمار في أدوات الدين الذي يتم قياسه لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر في الارباح أو الخسائر ويتم عرضها بالصافي ضمن بند ايرادات / (مصروفات) أخرى في الفترة التي نشأت فيها.

أدوات حقوق الملكية

تقوم الشركة لاحقًا بقياس جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. وعندما تختار إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة فى الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الآخر، فإنه لا يتم إعادة تصنيفه لاحقة إلى قائمة الارباح أو الخسائر بعد استبعاد الاستثمار. ويستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في قائمة الارباح أو الخسائر كإيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام تلك التوزيعات.

يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بند ايرادات/(مصروفات) أخرى في قائمة الارباح أو الخسائر بحسب الأحوال. ولا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

د- الإضمحلال

في تاريخ القوائم المالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك اضمحلال ائتماني الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأوراق المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يحدث الاضمحلال الائتماني للاصل المالي عندما يكون هناك حدث او أحداث ضارة على التدفقات النقدية المتوقعة للاصل المالي.

تتضمن الأدلة على الاضمحلال ائتماني البيانات الملحوظة التالية:

- خرق للعقد من خلال التعثر في سداد القرض أو التاخير عن السداد لاكثر من ٩٠ يوما عن تاريخ الاستحقاق.
- إعادة هيكلة القرض او الدفعة المقدمة من الشركة بشروط ليست في صالح الشركة.

أنه من المحتمل إفلاس المقترض أو أي جدولة مالية أخرى، أو إختفاء السوق النشط للأصل بسبب صعوبات مالية.

يتم خصم مخصصات الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة من القيمة الإجمالية للأصل.

المشتقات المالية

تدخل الشركة عند الحاجة فى بعض عقود المشتقات المالية بغرض التغطية الاقتصادية لمخاطر التقلبات فى أسعار الصرف كما قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد فى بعض الاتفاقات الأخرى التي قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندئذ يتم الإعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المنشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفي بشروط الفصل عن العقود المنشأة وتتسم بنفس الخصائص العامة التي تتميز بها المشتقة المالية المستقلة. ويتم الإعتراف الأولي بالمشتقات المالية بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم إدراج التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الدخل. وبالنسبة للمشتقات المالية المخصصة عند الإعتراف الأولي بها كأدوات تغطية مخاطر فى علاقة تغطية موثقة وفعالة فيتوقف توقيت الإعتراف بالتغير فى قيمتها العادلة بقائمة الدخل على نوع علاقة التغطية وطبيعة البند المغطى.

الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة

تبويب الأداة كالتزام أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو كحقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدات الشركة وذلك في تاريخ اصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل فى أي تعاقد يعطي الحق الشركة فى صافي أصول منشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات.

يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصوماً منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرة بالمعاملة.

الالتزامات المالية

تم تصنيف الإلتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو التزامات مالية أخرى.

إلتزامات مالية أخرى

تتضمن الالتزامات المالية الأخرى أرصدة القروض والموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الإعتراف الأولى بالالتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس العائد الفعلى.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به.

ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة اقل.

استبعاد الأدوات المالية من الدفاتر

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية لطرف خارج الشركة أما إذا لم تسفر المعاملة عن تحويل الشركة لكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل لطرف خارجي أو عن الاحتفاظ بها بصورة جوهرية، فإن عليها أن تحدد ما إذا كانت لازالت محتفظة بالسيطرة على الأصل المالي. فإذا استمرت الشركة فى السيطرة على الأصل المالي المُحول عندئذٍ تعترف بالحصة التي تحتفظ بها فى الأصل وبالتزام مقابل يمثل المبالغ التي قد يتعين عليها سدادها.

أما إذا ما أسفرت المعاملة عن احتفاظ الشركة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول عندئذٍ تستمر الشركة في الإعتراف بالأصل المالي على أن تعترف أيضاً بالمبالغ المستلمة كاقتراض بضمان ذلك الأصل.

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو بإلغائها أو بانتهاء مدتها التعاقدية.

طريقة معدل الفائدة الفعلي

تستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتى تتضمن كافة الاتعاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أى فترة مناسبة أقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس معدل الفائدة الفعلي فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافى التغير فى قيمتها العادلة.

هـ- **مزايا العاملين قصيرة الاجل**

يتم الاعتراف بالأجور والمرتبات والاجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية قصيرة الأجل مقابل خدمات العاملين بالشركة على أساس الإستحقاق فى الفترة المالية التى تؤدى خلالها تلك الخدمات.

و- **توزيعات الأرباح**

يتم الإعتراف بتوزيعات أرباح الشركة على المساهمين وبمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبنصيب العاملين فى تلك الأرباح كإلتزام بالقوائم المالية المستقلة فى الفترة التى يتم إعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمى الشركة.

ز- **الأقتراض وتكلفة الأقتراض**

تثبت القروض أولاً بالقيمه العادله ناقصاً تكلفه الحصول على القروض ولاحقاً بالتكلفة المستهلكة، يتم تحميل قائمه الدخل الدورية المستقلة بالفرق بين المتحصلات ناقصاً تكلفه الحصول على القرض وبين القيمه التى سيتم الوفاء بها على مدار فتره القرض باستخدام طريقه معدل الفائدة الفعلية. تصنف القروض على أنها قصيره الأجل إلا إذا كان للشركه حقوق غير مشروطه لتأجيل تسويه الالتزامات على الأقل ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة.

هذا وتشمل تكاليف الاقتراض فروق العملة التى تنشأ من الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذى تعتبر فيه تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الفوائد. وتتضمن تلك الارباح والخسائر التي تعتبر تعديلاً لتكلفة الفوائد فروق أسعار الفوائد فيما بين تكلفة الاقتراض بعملة التعامل والاقتراض بالعملات الاجنبية. قد يتم الاستثمار المؤقت لاقتراضٍ بِعَينِهِ لحين إنفاقِه علي أصولٍ مؤهلةٍ للرسمله ، وفى مثل هذه الحالة يتم خصم الدخل المكتسب من الاستثمار المؤقت لذلك الاقتراض من تكاليف الإقتراض المؤهلة للرسملة. ويتم الاعتراف بكافة تكاليف الاقتراض الأخرى فى قائمة الدخل الدورية المستقلة في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

ح- **نصيب السهم فى الأرباح**

يتم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة طبقاً للقوائم المالية الدورية المستقلة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

ط- **مصادر إستنباط القيمة العادلة**

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٣) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة فى السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة لتلك الأدوات فى تاريخ القوائم المالية المستقلة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التى لايتم تداولها فى سوق نشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التى تستخدم مدخلات وافتراضات ملائمة تعتمد على أحوال السوق فى تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة مع تعديلها كلما كان ذلك ضرورياً بما يتوافق مع الأحداث والظروف المحيطة بالشركة ومعاملاتها مع الغير.

ي- **الإحتياطى القانونى**

طبقاً للنظام الأساسى للشركة يتم تجنيب ٥٪ من صافى الأرباح لتكوين الاحتياطى القانونى ويجوز ايقاف تجنيب هذه المبالغ متى وصل رصيد هذا الاحتياطى الى ٥٠٪ من قيمة رأس المال المصدر ويتم استئناف عملية التجنيب متى قل رصيد الاحتياطى عن هذا الحد ، ويمكن استخدام هذا الاحتياطى فى تغطية الخسائر كما يمكن استخدامه فى زيادة رأس مال الشركة بشرط موافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة.

ط- **حصة العاملين في الارباح**

يحق للعاملين حصة في الارباح تعادل نسبة ١٠٪ مما يتقرر توزيعه نقداً وبما لا يزيد على مجموع أجورهم السنوية، ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الارباح كتوزيعات ارباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع ونظراً لأن توزيع الأرباح هو حق أصيل لمساهمي الشركة فلا يتم الاعتراف بإلتزام قبل العاملين في الأرباح التي لم يتم الاعلان عن توزيعها حتى تاريخ القوائم المالية المستقلة (الأرباح المحتجزة).

ك- **قائمة التدفقات النقدية**

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة بإستخدام الطريقة غير المباشرة.

ل- **معايير محاسبية جديدة قامت الشركة بتطبيقها بداية من ١ يناير ٢٠٢١**

بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩، أدخل وزير الاستثمار والتعاون الدولي تعديلات على بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب المرسوم رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، والتي تتضمن معايير محاسبية جديدة وكذلك إدخال تعديلات على بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية القائمة. المعايير. كان يجب إدخال هذه التعديلات وتطبيقها على الفترات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠.

لكن بسبب التباطؤ الاقتصادي والتراجع نتيجة تفشي مرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد -١٩) ، قررت هيئة الرقابة المالية في ١٢ أبريل ٢٠٢٠، تأجيل التطبيق للقوائم المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

صدر في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠، قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٧١) لسنة ٢٠٢٠، بتأجيل موعد تعديل تطبيق المعايير المصرية على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١.

فيما يلي وصف للتغييرات في السياسات المحاسبية وفقًا للاعتماد التعديلات في المعايير المصرية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١.

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية"

يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية الاعتراف والقياس". يؤثر معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ على تصنيف المجموعة وقياسها للأدوات المالية، اضمحلال قيمة الأصول المالية، كما هو موضح بمزيد من التفصيل أدناه.

التصنيف والقياس

يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية في قوائمها المالية وفقا لخصائص التدفق النقدي للأصول المالية ونموذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.

وبشكل أكثر تحديدًا، فإن الأصول المالية للشركة، المصنفة حاليًا على أنها "محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق" و"قروض ومديونيات"، تقاس بالتكلفة المستهلكة والتي تستوفي جميع شروط التصنيف بالتكلفة المستهلكة وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧. ونتيجة لذلك، لم يكن للتصنيف الجديد أي تأثير على تصنيف وقياس الأصول المالية التي تم تصنيفها سابقًا على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وقروض ومديونيات. كما لا يوجد أي تأثير على حسابات الشركة فيما يتعلق بالالتزامات المالية، حيث أن المتطلبات الجديدة تتعلق فقط بالمعالجة المحاسبية للالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وليس لدى الشركة مثل هذه الالتزامات.

انخفاض القيمة (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)

يتطلب نموذج انخفاض القيمة الجديد الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا أو مدى العمر، بدلاً من نموذج الخسائر المحققة، كما هو مطلوب في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦.

ينطبق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة، وأدوات الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة في من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول تخص عقود مع عملاء كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨، مبالغ الإيجارات مستحقة التحصيل، والتزامات القروض وبعض عقود الضمانات المالية.

بناء على تحليل قامت به الإدارة، استنتجت الإدارة إلى عدم وجود أي تأثير لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية للشركة.

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ "الإيراد من العقود مع العملاء"

يحل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ محل معيار المحاسبة المصري رقم ١١ "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٨ "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات العلاقة. حيث يتناول معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ الإعتراف بالإيراد من العقود المبرمة مع العملاء وكذلك معالجة التكاليف الإضافية المتكبدة للحصول على عقد مع عميل، والذي سوف يتم توضيحة بمزيد من التفاصيل أدناه.

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٨ على أن الاعتراف بالإيرادات يعتمد على الخطوات الخمس التالية:

١) تحديد العقد مع العميل

٢) تحديد الالتزام التعاقدي لتحويل البضائع و / أو الخدمات (المعروفة باسم التزامات الأداء)

٣) تحديد سعر المعاملة.

٤) توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة على أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة، و

٥) الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزام الأداء.

بالإضافة إلى ذلك، يشمل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٨ الإفصاح عن البيانات المالية، فيما يتعلق بطبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية ذات المرتبطة بها.

تحقق الإيراد

قامت الإدارة بتقييم أثر تطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للشركة، من خلال تطبيق نموذج الخمس خطوات، واستنتجت أن الأساس الحالي للاعتراف بالإيرادات لا يزال مناسبًا، حيث تتمثل إيرادات الشركة بصورة رئيسية في توزيعات الأرباح المعلنة من الشركات التابعة والشقيقة، والتي يتم الاعتراف بها عند عند صدور الحق للشركة فى الحصول على التوزيعات وهو إعتماد الجمعية العمومية للشركة التابعة أو الشقيقة لذه التوزيعات. لذلك، تعتبر الإدارة أن التطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ ليس له أي تغيير أو تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المطبقة على القوائم المالية المستقلة.

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ "عقود التأجير"

حل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ محل معيار المحاسبة المصري السابق رقم ٢٠ "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي". بموجب معيار التأجير الجديد، يتم تسجيل الأصول المؤجرة من قبل الشركة المستأجرة في قائمة المركز المالي للشركة مع تسجيل الالتزام المقابل، على النحو التالي:

تقوم الشركة المستأجرة، بالاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزامات عقود التأجير في تاريخ بدء عقد الإيجار.

عند الاعتراف الأولي، يتم قياس حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي للقياس الأولي لالتزامات عقد التأجير والمعدل بمدفوعات الإيجار السابقة والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز التأجير والقيمة الحالية المخصومة للالتزام المقدر لاستبعاد الأصل. بعد ذلك، سيتم قياس حق انتفاع الأصول بالتكلفة ناقصًا مجمع الاستهلاك وخسائر مجمع خسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة لأصول حق الانتفاع أو مدة عقد التأجير أيهما أقل.

يتم قياس التزام عقد التأجير عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لعقد التأجير المستقبلي ومدفوعات الخدمات الثابتة ذات العلاقة على مدار فترة التأجير، مخصومة بمعدل الفائدة الضمني على عقد التأجير أو معدل الاقتراض الإضافي للشركة. بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل الخصم. هذا ويتم قياس التزام عقد التأجير اللاحق بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

سيتم إعادة قياس أصول حق الانتفاع والتزام عقد التأجير لاحقًا في حالة حدوث أحد الأحداث التالية:

- التغير في سعر عقد التأجير بسبب المؤشر أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في فترة القوائم المالية.
- تعديلات على عقد التأجير
- إعادة تقييم مدة عقد التأجير

عقود التأجير قصيرة الأجل بطبيعتها (أقل من ١٢ شهرًا بما في ذلك خيارات التمديد) وعقود التأجير للبنود منخفضة القيمة سيستمر الاعتراف بها في المصروفات في قائمة الأرباح أول الخسائر عند تكبدها.

القواعد الانتقالية

السياسة المحاسبية للشركة والخاصة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ هي التطبيق باستخدام طريقة الأثر الرجعي المعدل، وحيث أن الشركة تم تأسيسها حديثا في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، فحتى تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة لم تدخل الشركة في أية عقود تأجير من الغير، وبالتالي لا يوجد أي تأثير على القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩.

٤. **إيرادات توزيعات**

(بالألف جنيه مصري)	الفترة من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١
شركه كونتكت المالية القابضة (سابقا شركة ثروة كابيتال المالية القابضة)	٣٧،٥٣٧
	٣٧،٥٣٧

- طبقا لاتفاقية خطة التقسيم المشار إليها في إيضاح ١-ج، فقد تم إثبات توزيعات الأرباح التي أقرتها الجمعيات العامة العادية للشركات التابعة والشقيقة ابتداءا من ١ يناير ٢٠٢١، وتم وتسوية المستحق للشركة من توزيعات الأرباح عن الفترة من تاريخ الانقسام في ٣١ ديسيمبر ٢٠١٩ وحتى ٣١ ديسيمبر ٢٠٢٠، كرصيد مستحق على شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة، وتسوية على حقوق الملكية للشركة في بند تسويات ناتجة عن الانقسام بإجمالي مبلغ ٣٤،٦٨٦ ألف جنيه مصري.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١، وافقت الجمعية العامة العادية لشركة كونتكت القابضة (سابقا شركة ثروه كابيتال القابضة) على توزيعات أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بقيمة إجمالية قدرها ١٢٦ مليون جنيه مصري، وذلك بواقع ٠.١٠٧ جنيه مصري للسهم، وبهذا يكون نصيب الشركة من توزيعات الأرباح المعلنة حوالي مبلغ ٣٧،٥ مليون جنيه مصري.

٥. **تكلفة العاملين**

(بالألف جنيه مصري)	الفترة من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١
تكلفة العاملين	(١،٩٩٨)
	(١،٩٩٨)

٦. **نقدية وما في حكمها**

(بالألف جنيه مصري)	٣١ مارس ٢٠٢١
بنوك حسابات جارية بعملة محلية	٩١٦
بنوك حسابات جارية بعملات أجنبية	٣٢٢
ودائع لدى البنوك بعملة محلية	١٤،٠٠٠
	١٥،٢٣٨

٧. **أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة**

(بالألف جنيه مصري)	٣١ مارس ٢٠٢١
بلتون المالية القابضة	١٢٩
فيكتوار القابضة للاستثمار *	٧١،٨٠٠
شركه دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية	٧١٩
	٧٢،٦٤٨

* يتمثل المبلغ فى قيمة الأرصدة المستحقة على شركة فكتوار القابضة للاستثمار وذلك بناءا على عقد الانقسام الوارد ذكره بالتفصيل فى إيضاح رقم ١-ج والذى انتقل ملكيتة الى الشركة المنقسمة.

٨. **مدينون وأرصدة مدينة أخرى**

(بالألف جنيه مصري)	٣١ مارس ٢٠٢١
سلف وعهد عاملين	١٤٩
مدينون توزيعات أرباح *	٣٧،٥٣٧
	٣٧،٦٨٦

* يتمثل مبلغ مدينون توزيعات أرباح فى قيمة المستحق على شركة كونتكت المالية القابضة (سابقا ثروة كابتال المالية القابضة) وذلك عن توزيعات الأرباح السابق الإعلان عنها بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١.

٩. **أرصدة دائنة أخرى**

(بالألف جنيه مصري)	٣١ مارس ٢٠٢١
ضريبة كسب عمل	١٦٢
ضريبة دمغة	٦
هيئة التأمينات الاجتماعية	١٤
أخرى	٧
	١٨٩

١٠. **أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة**

(بالألف جنيه مصري)	٣١ مارس ٢٠٢١
أوراسكوم للاستثمار القابضة	٤،٣٧٤
	٤،٣٧٤

١١. **استثمارات في شركات تابعة**

(بالألف جنيه مصرى)	الدولة	نسبة المساهمة %	٣١ مارس ٢٠٢١
شركة بلتون المالية القابضة *	جمهورية مصر العربية	٧٤،٥٥	٩٠١،٠٢٨
شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية **	جمهورية مصر العربية	٧٩،٩٠	٢١،٢٢٥
			٩٢٢،٢٥٣
الانخفاض فى قيمه استثمارات في شركات تابعة			(٥٣،٥١٢)
			٨٦٨،٧٤١

(*) يتمثل المبلغ في قيمة استثمارات الشركة في شركة بلتون المالية القابضة، والتي تم نقل ملكيتها من الشركة القاسمة الى الشركة المنقسمة وذلك بناءاً على عقد التقسيم الوارد ذكره تفصيلا في الايضاح رقم (١-ج).

(**) خلال الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١ ، قامت الشركة بتأسيس شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية -شركة تابعة- وذلك بنسبه مساهمه قدرها ٧٩،٩٠ % بمبلغ ٢١،٢٢٥ ألف جنيه مصري حيث تم سدادهم نقداً إلى الشركة التابعة.

١٢. **استثمارات في شركات شقيقة**

(بالألف جنيه مصري)	الدولة	نسبة المساهمة	٣١ مارس ٢٠٢١
شركه كونتكت المالية القابضة (*)	جمهوريه مصر العربية	%٢٩،٢٥	١،٦٠٤،٤٢٣
			١،٦٠٤،٤٢٣

(*) يتمثل المبلغ في قيمة استثمارات الشركة في شركة شركه كونتكت المالية القابضة (سابقا شركة ثروة كابيتال المالية القابضة) والتي تم نقل ملكيتها من الشركة القاسمة الى الشركة المنقسمة وذلك بناءا على عقد التقسيم الوارد ذكره تفصيلا في الايضاح رقم (١-ج).

١٣. **رأس المال المصدر والمدفوع**

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٨،١٣٠،٨٢٠،٤٦١ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ١،٦٢٦،١٦٤،٠٩٢.٢٠ جنيه مصري موزع على ٥،٢٤٥،٦٩٠،٦٢٠ سهم بقيمه إسمية ٣١ قرش / للسهم وذلك وفقا لقرار الهيئة العامة للاستثمار، وموافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة (الشركة القاسمة) كما هو وارد تفصيلاً فى الإيضاح رقم ١-ج.

بالجدول التالي بيان أكبر المساهمين في الشركة بالاضافة الى أسهم التداول الحر المتبقية في ٣١ مارس ٢٠٢١:

المساهمين	أسهم عادية	نسبه الاسهم العادية والتي لها حق التصويت
أوراسكوم أكويزيشن إس إيه أر إل	٢،٧٠٩،٩٨٩،٣٢٠	٪٥١.٧
أوراسكوم تي إم تي إنفسمنت إس إيه أر إل	٣٣،٤٨٥،٩٦٥	٪٠.٦
التداول الحر	٢،٥٠٢،٢١٤،٣٣٥	٪٤٧.٧
إجمالي الأسهم العادية المتاحة	٥،٢٤٥،٦٩٠،٦٢٠	٪١٠٠

١٤. **تسويات ناتجة عن الإنقسام**

طبقا لاتفاقية خطة التقسيم المشار إليها في إيضاح ١-ج، فقد اتخاذ القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كأساس للانقسام، هذا وقد تم تسوية المعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، على الأرصدة المحولة الى الشركة المنقسمة في بند تسويات على حقوق الملكية للشركة المنقسمة وتم تعديل رصيد أول المدة للشركة المنقسمة بتلك التسويات، وفيما يلي بيان هذه التسويات.

المبالغ بالألف جنيه مصري	
مبالغ تم إثباتها ضمن حقوق الملكية في بند تسويات ناتجة عن الانقسام	
رد خسائر إضمحلال في قيمة استثمارات في شركات تابعة (شركة بلتون المالية القابضة) خلال عام ٢٠٢٠	١٢٩،٠٨٧
الإجمالي	١٢٩،٠٨٧
مبالغ تم إثباتها ضمن حقوق الملكية في بند أرباح مرحلة	
توزيعات أرباح من شركة ثروة كابيتال المالية القابضة خلال عام ٢٠٢٠	٣٤،٦٨٦
فوائد دائنة على قروض لشركة بلتون المالية القابضة خلال عام ٢٠٢٠	٢،١٣٨
فوائد دائنة على الحساب الجاري لشركة لشركة فيكتوار القابضة للاستثمار خلال عام ٢٠٢٠	٣٨٥
الإجمالي	٣٧،٢٠٩
إجمالي تسويات ناتجة عن الإنقسام	١٦٦،٢٩٦

١٥. نصيب السهم من الأرباح

تم حساب نصيب السهم من صافى أرباح الفترة طبقاً لنص المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٢)، على النحو التالى:

	الفترة من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١
صافي أرباح الفترة (بالألف جنيه مصري)	٢٧،٣٥٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة (بالألف)	٥،٢٤٥،٦٩١
نصيب السهم في أرباح الفترة (بالجنيه المصري)	٠,٠٠٥

المخفض: يحسب النصيب المخفض للسهم في الأرباح بتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بافتراض تحويل كافة الأدوات المالية القابلة للتحويل لأسهم وخيار الأسهم ويتم تعديل صافي الربح باستبعاد تكلفة أدوات الدين القابلة للتحويل مع مراعاة الأثر الضريبي لذلك. وبالنسبة لخيار الأسهم يضاف الى متوسط عدد الأسهم العادية متوسط عدد الأسهم المحتمل إصدارها بموجب خيارات ويستبعد من ذلك متوسط عدد الأسهم المحتملة مرجحاً بالعلاقة بين سعر تنفيذ الخيار ومتوسط القيمة العادلة للسهم خلال الفترة. ونظراً لعدم وجود أدوات دين قابلة للتحويل لأسهم فإن نصيب السهم المخفض في الأرباح لا يختلف عن نصيب السهم الأساسي في الأرباح.

١٦. أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

(بالألف جنيه مصرى) إسم الشركة (بالألف جنيه مصرى)	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	حجم المعاملات الفترة من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١	الرصيد مدين (دائن) ٣١ مارس ٢٠٢١
شركة بلتون المالية القابضة	شركة تابعة	سداد حساب جاري مستحق على الطرف ذو العلاقة	١٨٨٤٤	١٢٨
شركه دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية	شركة تابعة	سداد مصروفات نيابة عن الطرف ذو العلاقة	٧١٩	٧١٩
أوراسكوم للاستثمار القابضة	شركة زميلة	سداد مصروفات نيابة عن الشركة تحصيل مبالغ نقدية من الطرف ذات علاقة	٨،١٢٢ ٢،٥٩٩،١	(٤،٣٧٩)

بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

(بالألف جنيه مصرى)	الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ مارس ٢٠٢١
بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	٦٦٩
	٦٦٩

١٧. **الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها**

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك إن وجد والأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة وبعض الأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الإلتزامات المالية كلا من الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة والموردون وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى.

إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

تتعرض الشركه إلى مجموعة متنوعة من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي، والتدفقات النقدية ومخاطر أسعار الفائدة)، ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. خاصة أن الشركه معرضة للمخاطر من التحركات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السوق وكذلك فان برنامج إدارة المخاطر الشاملة للشركة يركز على عدم إمكانية التنبؤ بالأسواق المالية، وتسعى إلى التقليل من الآثار السلبية المحتملة على أداء الشركة.

أ- **مخاطر السوق**

مخاطر الصرف الأجنبي

- قد تتعرض الشركة لمخاطر الصرف الأجنبي التي تنشأ عندما تكون معاملاتها التجارية بعملات مختلفة عن العملة الرئيسية للقيد والعرض للشركة (الجنيه المصرى) وذلك عن طريق سداد تلك المعاملات بالعملات الرئيسية مثل بالدولار الأمريكي، واليورو.

(بالألف جنيه مصري)	**٣١ مارس ٢٠٢١**
دولار أمريكي (*)	٦٧،٢٦١
يورو(**)	٤،٩٩٠

(*) تتكون أرصدة الدولار الأمريكي بالجنيه المصري في ٣١ مارس ٢٠٢١ من:

نقدية	٣٢٢
حسابات جارية من اطراف ذات علاقة	٦٦،٩٣٩

(**) تتكون أرصدة اليورو بالجنيه المصري في ٣١ مارس ٢٠٢١ من:

حسابات جارية من أطراف ذات علاقة	٤،٩٩٠

- إن إرتفاع أو إنخفاض قدره ١٠ % من سعر العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري فى ٣١ مارس ٢٠٢١، قد يؤدي إلى زيادة (تخفيض) الأرباح بمبلغ ٧.٣ مليون جنيه مصري وذلك فى ظل ثبات كافة المتغيرات الأخرى خاصه أسعار الفائدة.

مخاطر التدفق النقدي ومخاطر أسعار الفائدة

ينشأ خطر سعر الفائدة على الشركة من خلال القروض الممنوحه من قبل البنوك بأسعار فائدة متغيرة وقد تعرض الشركة لمخاطر التغير فى أسعار الفائدة مما قد يوثر على قدرة الشركة على سداد تلك الالتزامات، هذا وفي ٣١ مارس ٢٠٢١، لا توجد لدى الشركة أية قروض من أطراف خارجية وبالتالي هذا الخطر مستبعد.

ب- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بشكل عام فى عدم قدره التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة بالحفاظ على السيولة الكافية للأرصدة النقدية، ونظراً لأن الشركة لديها رصيد كبير من النقديه بالعملات الاجنبيه يجعلها لديها القدره على سداد كافه الإلتزامات بما في ذلك الفائدة وأى رسوم أخرى ويوضح الجدول التالي تحليل بالإلتزامات المالية المتوقع سداداها وفقاً لتواريخ إستحقاقها فى ٣١ مارس ٢٠٢١ :-

(بالألف جنيه مصري)	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية المتوقعة	سنه او اقل من سنه	من سنه حتى ٥ سنوات
أرصدة دائنة أخرى	١٨٩	١٨٩	١٨٩	—
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	٤،٣٧٤	٤،٣٧٤	٤،٣٧٤	—
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤،٥٦٣	٤،٥٦٣	٤،٥٦٣	—

ج- مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالنقدية والودائع المالية فى عدم قدره الطرف المقابل فى اداء المستحقات الماليه تجاه الشركة وتعسره مالياً وتبعاً لذلك يكون الطرف المقابل غير قادر على إعادة الأموال المودعة أو تنفيذ الإلتزامات بموجب المعاملات. ونظراً لأن الشركة شركة قابضه فإن معظم الأرصده المستحقه من أطراف ذات علاقه وبالتالى فلا يوجد إحتمال تعرض الشركة لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمستحقات التجارية.

فئات الأدوات المالية

تعرض الجداول الواردة أدناه تصنيف مجموعات الأصول والإلتزامات المالية حسب الفئة :-

أ- أصول مالية وفقاً لما ورد بقائمه المركز المالى الدورية المستقلة في:

(بالألف جنيه مصرى)	٣١ مارس ٢٠٢١
نقدية وما فى حكمها	١٥،٢٣٨
أصول مالية بالتكلفة المستهلكة	
أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة	٧٢،٦٤٨
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	٣٧،٥٣٧
إجمالي أصول مالية	١٢٥،٤٢٣

ب- التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة وفقاً لما ورد بقائمه المركز المالى الدورية المستقلة في:

(بالألف جنيه مصرى)	٣١ مارس ٢٠٢١ تكلفة مستهلكة
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	٤،٣٧٤
أرصده دائنة أخرى	٦
إجمالي التزامات مالية	٤،٣٨٠

تعتبر الإدارة أن القيمة الدفترية لكلاً من الأصول والالتزامات المالية المثبتة في القوائم المالية الدورية المستقلة هي القيمة التقريبية لقيمتها العادلة.

١٨. **الموقف الضريبي**

ضريبة أرباح الشركات الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها. وسوف تقوم الشركة بتقديم إقرارها الضريبي الأول عن الفترة المالية تاريخ التأسيس في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

ضريبة الأجور والمرتبات.

يتم سداد ضريبة الأجور والمرتبات لمصلحة الضرائب بانتظام في تاريخ استحقاقها.

ضريبة الخصم والإضافة

تقوم الشركة بتطبيق أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وتعديلاتة ولائحتة التنفيذية وتعديلاتها فيما يخص استقطاع ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة وتقوم الشركة بتوريد الضريبة فى المواعيد القانونية.

١٩. **إرتباطات رأسمالية**

٢٠. يوجد إرتباطات رأسمالية تتمثل في قيمة المبالغ المتبقية لاستكمال رأس مال شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية بمبلغ ٦٣,٦٧٥ ألف جنيه مصري من نسبة ٢٥٪ إلى ١٠٠٪.

٢٠. **أحداث لاحقة**

بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢١ أعلنت الشركة عن بيع عدد ٢٠ مليون س‌م من أسهم شركة بلتون المالية القابضة (شركه تابعة) في مقابل مبلغ ٧١.٥٥ مليون جنيه مصري، بمتوسط سعر بيع ٣.٥٨ جنيه مصري/ للسهم، وبذلك إنخفضت نسبة ملكية الشركة في أسهم شركة بلتون المالية القابضة لتصبح ٧٠.١٪.

٢١. **أرقام المقارنة**

كما هو مبين تفصيلا في إيضاح رقم (١) فقد تأسست الشركة من الناحية القانونية في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، ومن ثم فلم يتم عرض أرقام مقارنة بالقوائم المالية الدورية المستقلة، حيث تمثل الفترة المالية الحالية الفترة المالية الأولى للشركة.